

محتويات

الصفحة

189	الفصل الثاني عشر التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
189	نظرة عامة
190	مواقف الدول العربية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
190	الإستثناءات
192	البرنامج الزراعي
193	نقاط الاتصال
193	القضايا التي تستوجب المعالجة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
195	ملحق (1/12) : إجمالي صادرات و واردات الدول العربية أعضاء منطقة
195	التجارة الحرة العربية الكبرى (1997-2001)
196	ملحق (2/12) : إجمالي صادرات و واردات الدول العربية أعضاء منطقة
196	التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى/من الدول العربية (1997-2001)
197	ملحق (3/12) : إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية أعضاء منطقة
197	التجارة الحرة العربية الكبرى (1997-2001)

الفصل الثاني عشر

التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نظرة عامة

بدأت الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من الأول من يناير/كانون الثاني عام 1998. وقد جاء قرار الدول العربية بإقامة هذه المنطقة منسجماً مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وافتتاح الأسواق العالمية بعد انتهاء جولة أورجواي للمفاوضات التجارية وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أبريل 1995.

وتهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير تجارة السلع العربية المنشأ بين الدول العربية من خلال إنشاء سوق عربية واحدة قوامها إجمالي سكان الدول العربية البالغ عددهم 289 مليون نسمة عام 2001، ولتمكين السلع العربية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العربية بإعفاءها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يتم فرضها على السلع الأجنبية. والجدير بالذكر أن هذا الأمر نتجته اتفاقيات التجارة العالمية لمجموعات الدول التي تقيم فيما بينها كحد أدنى - منطقة تجارة حرة، ولا يمكن تطبيقه من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية إذ يلزم في هذه الحالة تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وتشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تم إقرارها عام 1981 وصادقت عليها حتى الآن تسع دول عربية⁽¹⁾، المنطلق لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع برنامج تنفيذي بهدف تفعيل هذه الاتفاقية. وقد روعي عند صياغة البرنامج التنفيذي أن يتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، وبحيث لا يخل بالتزامات الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. وتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وبرنامج زمني لإنشاء هذه المنطقة حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في الأول من يناير/كانون الثاني عام 1998، وتنتهي في مطلع عام 2007، ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10 في المائة من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31. وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناء على توجيه من مؤتمر القمة العربية الثالث عشر (عمان 2001)، أدخل المجلس الاقتصادي تعديلاً على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة

(1) الدول العربية التي لم تصادق حتى الآن على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي: الجزائر، جيبوتي، وجزر القمر.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع عام 2005، ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004 و2005 تبلغ 20 في المائة في كل منهما .

مواقف الدول العربية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام 2001 أربع عشرة دولة عربية، وهي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسورية والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. ويتم الإعلان عن انضمام الدولة عند قيامها بإيداع هيكل التعرفة الجمركية المطبق في نهاية عام 1997 لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي يتم في ضوءه تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإيداع التوجيهات الرسمية الصادرة إلى المنافذ الجمركية بالدولة لتطبيق هذا التخفيض التدريجي.

الجدول (1)
مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
السنة الخامسة 2002

الدولة	إبلاغ المنافذ الجمركية	إيداع هيكل التعرفة الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرتب الزمنية الزراعية	الإستثناءات	اتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/3/9	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/3/14	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/2/10	*	*	*	*	*
تونس	1998/2/6	*	*	*	*	*
الجزائر						
جيبوتي						
السعودية	1998/3/2	*	*	*	لا يوجد	*
السودان		(*)		(*)		*
سورية	1998/9/1	*	*	*	*	*
الصومال						
العراق	1998/3/4	*	*	*	*	*
عمان	1998/5/9	*	*	*	لا يوجد	*
فلسطين				(*)		
قطر	1998/7/1	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
جزر القمر						
الكويت	1998/1/1	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
لبنان	1998/12/1	*	*	*	*	*
ليبيا	1998/12/1	*	*	*	*	*
مصر	1998/2/11	*	*	*	*	*
المغرب	1988/1/13	*	*	*	*	*
موريتانيا						
اليمن				(*)		

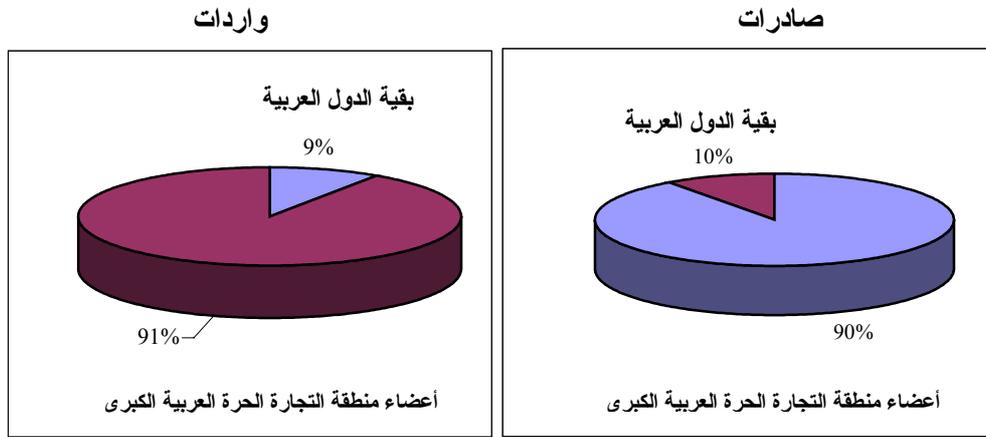
ملاحظات

1. الدول المظلة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
2. () تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المتدرج بنسبة 10 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.
3. * تعني أن الدولة قامت باتخاذ الإجراء .
المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية)

وقد بدأت الدول العربية أعضاء المنطقة في الأول من يناير/ كانون الثاني 1998 بتطبيق الشريحة الخاصة من التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية وعلى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وبذلك تصبح نسبة التخفيض المترجمة على السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء 50 في المائة. ويوضح الجدول رقم (1) مواقف الدول العربية من التنفيذ.

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية لهذه الدول نحو 95 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية عام 2001، وذات النسبة أيضا من إجمالي التجارة العربية البينية في ذات العام الملحقان (1/12) و(2/12).

الشكل (1): نصيب الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إجمالي التجارة الخارجية العربية عام 2001



الاستثناءات

أتاحت المادة الخامسة عشرة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إمكانية الحصول على استثناء من تطبيق التخفيض التدريجي إذا ما أثبتت الدولة المعنية وقوع ضرر على قطاعها الصناعي أو خلل في ميزان مدفوعاتها نتيجة تطبيق التحرير المتدرج على السلع الصناعية المستوردة والتي ينتجها القطاع الصناعي بتلك الدولة⁽²⁾.

وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية هي الأردن وتونس وسورية ولبنان ومصر والمغرب استثناءات لعدد من سلعها من تطبيق التخفيض التدريجي السنوي بنسبة 10 في المائة على الرسوم الجمركية والرسوم

(2) تنص المادة الخامسة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على الآتي: يجوز لأية دولة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو إنتاج محلي معين على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها.

والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند استيراد هذه السلع وذلك مراعاة لظروفها الاقتصادية ولفترة زمنية تتمكن خلالها من التكيف مع متطلبات تحرير السلع الصناعية في إطار المنطقة. وقد حصلت هذه الصناعات على فترة أربع سنوات (من 1998 وحتى 2002) وتنتهي كافة الاستثناءات الممنوحة للدول العربية في 2002/9/16. ولا تتجاوز قيمة الاستثناءات الممنوحة في المتوسط 6 في المائة من قيمة الصادرات للدول الأعضاء وبالتالي لا تشكل عبئاً إذ أن تأثيرها على إجمالي التجارة البينية ليس كبيراً كما أنها أقل من النسبة التي سمح بها البرنامج التنفيذي الذي منح الدول العربية حق طلب الاستثناء لنسبة لا تتجاوز 15 في المائة من قيمة صادراتها إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة. والأمر الذي يستحق المتابعة والتأكد هو تطبيق بعض الدول العربية استثناءات من جانب واحد أو بموجب اتفاقيات ثنائية مما يجعل نسبة السلع المستثناءة تفوق النسبة المحددة والمتفق عليها.

الرزنامة الزراعية

نصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على تحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إدخال تعديلات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك. ونظراً لصعوبة تطبيق التحرير الفوري لهذه السلع خاصة من قبل الدول العربية التي يشكل القطاع الزراعي نسبة هامة من اقتصادها، فقد أخذ البرنامج التنفيذي بتطبيق مبدأ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية مع تطبيق مبدأ الاستثناء أيضاً على هذه السلع ولفترة زمنية محددة خلال موسم ذروة الإنتاج، وهو ما اتفق على تسميته بالرزنامة الزراعية. ووفقاً لقواعد الرزنامة الزراعية المشتركة، يجوز للدولة عضو المنطقة إدراج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترة زمنية لا تتعدى 35 شهراً للسلع العشر⁽³⁾. وقد بلغ عدد السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية لعام 2001 ثلاثين سلعة زراعية عربية مدرجة من قبل إحدى عشرة دولة عربية. ولا يتم منح أي استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية، ولا تجيز قواعد الرزنامة الزراعية منع استيراد أي سلعة زراعية بأي شكل وإنما يتم فقط حجب تطبيق التخفيض المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترة الرزنامة.

ويتطلب متابعة تنفيذ الرزنامة الزراعية وتفعيلها، بما يمكن المنتج الزراعي من الاستفادة منها وتصدير منتجاته إلى أسواق الدول العربية إعلاناً دورياً مكثفاً (شهرياً) في الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة يتضمن بيانات عن السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية المشتركة والرسوم الجمركية المفروضة عليها وفترات تطبيقها، والدول العربية المشاركة فيها، والسلع التي تنتهي فترة مواسمها خلال تلك الفترة، والسلع الزراعية الجديدة التي تدخل في الفترة اللاحقة، إضافة إلى بيانات حول أسعارها في مختلف الأسواق العربية، وذلك بهدف إعلام المنتجين الزراعيين بفترات

(3) تم هذا التعديل بقرار المجلس الاقتصادي رقم 1417 الصادر بتاريخ 2001/9/12 في إطار تقليص حجم الاستثناءات. فقد كان عدد السلع المسموح بإدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشتركة 10 سلع ولفترة زمنية لا تتعدى 46 شهراً لكل دولة عضو كما ينتهي العمل بالرزنامة الزراعية المشتركة عام 2005 بدلاً من عام 2007.

الذروة للسلع الزراعية في مختلف الدول العربية، والقيود المطبقة عليها، وفترات الإعفاء التي يمكن أن يستفيدوا منها. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعلنت أنها ستتولى القيام بهذا العمل، غير أن ذلك يتطلب تضامراً جهود الجهات المعنية بالدول الأعضاء وخاصة نقاط الاتصال.

نقاط الاتصال

تم إنشاء نقاط اتصال في كل دولة من الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشكيل آلية لانسحاب المعلومات والبيانات بين الدول العربية الأعضاء، وكجهة تنسيق بين مختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالمنطقة داخل بلدانها، وربط الصلات بالقطاع الخاص داخل الدولة وباقي الدول العربية أعضاء المنطقة. كما تعمل نقاط الاتصال على معالجة بعض الشكاوى والمعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في تعاملاته التجارية سواء داخل الدولة أو مع دول عربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد قامت كل دولة بتحديد الجهة المعتمدة لديها كنقاط للاتصال وأسماء المسؤولين وعناوينهم لتسهيل عملية الاتصال بهم.

وتمثل في الواقع نقاط الاتصال همزة الوصل بين القطاع الخاص والجهات الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الدول الأعضاء. كما تساعد في الرد على أي استفسارات تتعلق بالتنفيذ في بقية الدول وكذلك توفير البيانات والمعلومات حول الامتيازات والإعفاءات، والاستثناءات، والزرنامة الزراعية وبيانات الأسواق التي تساعد القطاع الخاص على الاستفادة مما تنتجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مزايا.

القضايا التي تستوجب المعالجة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد تم خلال المرحلة السابقة والتي تمثل النصف الأول من مسيرة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استكمال العديد من إجراءات التنفيذ مثل تطبيق التخفيض المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإيداع هيكل التعرفة الجمركية، وإقامة نقاط الاتصال. كما تم معالجة العديد من القضايا التي كانت مثار خلاف بين الدول الأعضاء بالمنطقة مثل موضوع الاستثناءات والزرنامة الزراعية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. كما تم إقامة قاعدة معلومات تجارية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية يمكن الرد من خلالها على أي استفسارات للقطاع الخاص المعني بالتجارة العربية البينية. وتحتوي القاعدة معلومات تتعلق بهيكل التعرفة الجمركية للدول العربية والسلع المستثناة من أحكام البرنامج التنفيذي والزرنامة الزراعية والسياسات التجارية وإجراءات الاستيراد والتصدير. ومن المتوقع استكمال هذا الموقع وإتاحته في شبكة الإنترنت قبل نهاية 2002.

وقد أثارَت مرحلة ممارسة التطبيق الفعلي العديد من القضايا التي لا تزال عالقة، مثل القيود غير الجمركية وآلية متابعة التنفيذ وقواعد المنشأ التصديرية للسلع العربية ومعاملة منتجات المناطق الحرة ومدى انسجام الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الدول الأعضاء مع أحكام البرنامج التنفيذي. وتتطلب معالجة هذه الموضوعات (خاصة منها القيود غير

الجمركية والاتفاقيات الثنائية) توفر قدر كبير من الشفافية والمعلومات من قبل الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد الدول العربية لتقارير دورية حول متابعة التنفيذ وتقييمه تتضمن القوانين والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمتابعة التنفيذ بجانب ملاحظاتها حول الإجراءات والعقبات الموجودة في الدول الأخرى الأطراف في التجارة معها، وذلك من واقع الممارسة الفعلية حتى يمكن طرحها على طاولة المفاوضات والتوصل إلى حلول بشأنها.

وتشكل القيود غير الجمركية حاجسا مستمرا لمسيرة تحرير التجارة العربية البينية. وعلى الرغم من النصوص الواردة بالاتفاقية ومختلف الاتفاقيات التجارية والاتفاق التام بين الدول العربية الأطراف على ضرورة إزالتها، إلا أن هذه القيود لا تزال تمارس بشكل أو بآخر من قبل العديد من الدول. ويرجع ذلك إلى الاختلاف في وجهات النظر بين ما هو قيد غير جمركي وما هو ليس بقيد. فالقيود غير الجمركية تتسم بعدم الشفافية وعدم الوضوح في أهدافها وإجراءات تطبيقها، وتصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصاريح وتكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون في أحيان أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية أو التعسف في تطبيق الاشتراطات الصحية والمواصفات والمقاييس والمعايير الفنية.

وتتمثل العقبة الرئيسية في معالجة هذه القيود في تعدد الجهات التي تصدرها والتي تمارس التطبيق، مما يجعل من الصعب التباحث بشأنها مع جهة رسمية واحدة. ولمعالجة هذا الموضوع، فإنه لا بد أولاً من التعرف على هذه القيود في كل دولة عضو من خلال القيام بأبحاث ميدانية تقوم بها أطراف محايدة، ومن ثم طرحها على طاولة المفاوضات إضافة إلى توحيد الإجراءات والنماذج المستخدمة في العمليات التجارية والمرتبطة بالتجارة العربية البينية والاتفاق على هيكل موحد للرسوم والأجور والضرائب والغرامات بين هذه الدول. ولا يعني ذلك توحيد قيمة هذه الرسوم والأجور وإنما الاتفاق عليها وعلى مسمياتها خلال هذه المرحلة.

ومن القضايا الرئيسية المرتبطة بأحكام تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل ضمان عدم تمتع سلع غير عربية بالمزايا التي تتيحها المنطقة. وعلى الرغم من المباحثات العديدة التي أجريت بين الدول الأطراف حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يتم حتى الآن إعداد مشروع متكامل لقواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية. وحتى يتم الإسراع في استكمال هذا المشروع، فإنه يمكن التركيز على إعداد هذه القواعد لقطاعات سلعية ذات الأهمية الاقتصادية التي يتم إنتاجها في الدول العربية مع استبعاد السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة لأسباب بيئية أو أمنية أو دينية.

ملحق (1/12) : إجمالي صادرات وواردات الدول العربية
أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(2001 - 1997)

(مليون دولار)

الواردات (سيف)					الصادرات (فوب)					
* 2001	2000	1999	1998	1997	* 2001	2000	1999	1998	1997	
4,871.3	4,597.2	4,292.8	3,716.8	4,101.7	2,294.4	1,899.3	1,831.8	1,802.4	1,835.5	الأردن
35,550.0	34,899.9	30,563.9	32,588.2	34,093.9	45,621.0	49,064.7	36,473.8	28,907.7	40,408.4	الإمارات
4,409.0	4,833.0	4,272.9	3,566.2	4,025.5	5,544.7	6,194.9	4,362.8	4,114.4	4,383.0	البحرين
9,868.6	8,706.8	7,704.5	8,354.1	7,951.4	6,605.7	5,839.9	5,873.3	5,469.0	5,559.0	تونس
32,082.5	30,299.1	28,032.8	30,012.6	28,743.1	72,837.7	77,371.4	50,621.9	49,910.1	60,572.5	السعودية
4,807.9	4,186.0	3,831.6	3,888.4	4,027.7	4,700.0	5,146.0	3,806.0	3,142.0	4,057.0	سورية
2,526.8	2,746.0	1,541.2	1,431.1	916.9	12,594.5	14,097.0	9,080.0	4,648.9	2,347.7	العراق
5,399.1	5,039.3	4,672.8	5,681.1	5,026.0	11,180.0	11,318.6	7,238.0	5,521.5	7,656.7	عمان
2,747.5	3,252.2	2,499.6	3,356.8	3,321.8	9,796.2	11,594.0	7,213.7	5,030.5	3,856.1	قطر
7,734.4	7,156.2	7,616.4	8,616.3	8,246.3	16,174.1	19,475.9	12,277.4	9,616.0	14,281.0	الكويت
7,486.1	6,230.0	6,207.4	7,071.1	7,466.7	800.0	700.5	695.0	723.0	649.0	لبنان
4,840.0	3,224.1	3,857.2	4,897.3	5,602.8	8,775.6	12,078.0	6,707.6	6,216.0	9,888.7	ليبييا
14,135.2	13,849.2	16,009.2	16,536.6	13,245.3	7,024.9	7,060.8	5,236.5	4,402.8	5,525.3	مصر
11,034.4	11,530.8	10,804.6	10,274.4	7,874.6	7,136.8	7,418.7	7,402.3	7,144.0	7,039.0	المغرب
147,492.8	140,549.7	131,906.9	139,991.1	134,643.9	211,085.6	229,259.7	158,820.1	136,648.3	168,058.9	المجموع
162,883.2	155,496.7	145,274.9	153,956.1	147,507.6	235,829.3	257,124.9	174,987.4	149,597.1	185,380.3	مجموع الدول العربية
90.6	90.4	90.8	90.9	91.3	89.5	89.2	90.8	91.3	90.7	النسبة (%)

* ارقام اولية
الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002

ملحق (2/12) : إجمالي صادرات و واردات الدول العربية
أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى/من الدول العربية
(1997 - 2001)

(مليون دولار)

الواردات (سيف)					الصادرات (فوب)					
* 2001	2000	1999	1998	* 1997	* 2001	2000	1999	1998	1997	
1,161.0	1,091.3	803.0	735.7	963.4	960.3	608.3	601.8	657.9	781.8	الأردن
1,692.5	1,661.5	1,649.8	1,573.9	1,394.7	2,116.4	2,276.2	2,172.0	2,107.5	1,911.2	الإمارات
454.6	426.7	398.8	379.8	370.7	663.8	543.3	633.2	579.2	594.9	البحرين
657.8	657.2	493.3	418.6	505.3	546.6	431.7	406.3	390.0	421.6	تونس
2,523.9	2,383.6	2,205.3	1,980.5	1,784.8	7,263.0	7,783.8	5,003.2	4,937.8	6,542.3	السعودية
432.5	407.8	318.2	306.0	340.0	761.3	706.6	727.2	805.0	1,023.0	سورية
346.3	333.7	238.2	175.0	235.1	791.6	486.3	396.1	307.1	384.0	العراق
1,834.5	1,719.3	1,581.2	1,674.7	1,482.0	1,432.4	1,257.5	1,069.4	1,107.7	976.1	عمان
623.0	652.2	640.8	487.2	414.2	656.2	631.8	594.0	308.4	333.3	قطر
1,105.0	1,068.5	1,018.1	1,057.1	1,079.7	441.1	436.1	412.3	400.2	407.6	الكويت
787.7	767.5	557.9	609.0	691.5	355.7	326.9	294.5	323.8	314.6	لبنان
506.2	443.6	425.4	438.4	552.8	496.2	560.1	462.5	389.4	591.0	ليبيا
1,123.4	1,442.0	1,009.7	896.1	691.7	586.8	595.0	471.0	558.4	502.5	مصر
1,341.3	1,431.2	896.8	665.8	890.9	292.2	258.5	295.6	284.9	297.4	المغرب
14,589.7	14,486.1	12,236.5	11,397.8	11,396.7	17,363.6	16,902.1	13,539.1	13,157.4	15,081.3	المجموع
15,385.0	15,253.7	12,864.5	12,275.5	12,240.0	18,112.7	17,697.6	14,228.0	13,720.2	15,650.6	مجموع الدول العربية
94.8	95.0	95.1	92.8	93.1	95.9	95.5	95.2	95.9	96.4	النسبة (%)

* أرقام أولية.

الاستبيان الإحصائي العربي الموحد لعام 2002.

ملحق (3/12) : إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية
أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(2001 - 1997)

(مليون دولار)

* 2001	2000	1999	1998	1997	
358578.4	369809.4	290727.0	276639.4	302702.8	إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
398712.5	412621.6	320262.3	303553.2	332887.9	إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية
89.9	89.6	90.8	91.1	90.9	النسبة (%)

* تقديرات أولية.
المصدر: الملحقان (1/12) و (2/12).